كلمة

معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخليّة

في

مُنتدى الدوحة الخامس عشر

و

مُؤتمر إثراء المُستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط

الدوحة

11 مايو 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

سمو الشيخ/ عبد الله بن حمد آل ثاني نائب الأمير

أصحاب المعالي والسعادة،

السيّدات والسادة،

الحُضور الكرام

أحييكم جميعاً وأرحّب بكم في الدوحة في هذا اللقاء السنوي الذي يتناول بالبحث والدراسة التحدّيات والأزمات الإقليميّة والدوليّة وكيفيّة التعامل معها والتصدّي لها بالحوار والوسائل السلميّة.

السيّدات والسادة،،،

إن الأمن والاستقرار المنشودين لمنطقة الشرق الأوسط بل ولكافة الشعوب، لا يُمكن أن يتحققا إلا باتخاذ المُجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن مواقف عادلة إزاء المُشكلات الهامة التي تواجه العالم حالياً.

ونؤكد هنا على أهمّية التسوية العادلة للنزاعات والأزمات الإقليميّة المُزمنة، التي لا تزال تستنزف الطاقات في شتى أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار فإن السلام هو الخيار الأمثل والاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط، ولن تعرف المنطقة الأمن والاستقرار إلا بعد إنهاء الاحتلال الاسسرائيلي لكافة الأراضي العربيّة المُحتلة ومنح الشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته المُستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حُدود العام 1967م وفقاً لمُقرّرات الشرعيّة الدوليّة والعربيّة.

وممّا يُؤسف له أن مجلس الأمن لم يقم بأداء مسؤولياته القانونيّة والأخلاقيّة لحُفظ السلم والأمن الدوليين تجاه أعمال الاستيطان والبطش والتدمير والاعتقال والحصار التي تمارسها إسرائيل، فلم يحرّك ساكناً حتى بأن بضغط ويُهدّد بفرض عقوبات على إسرائيل، كما يفعل مع دول أخرى تمارس أعمالاً أقلّ عدوانيّة منها.

وهذا ما يعكس الازدواجيّة في المعايير في مُعالجة قضايا الشعوب وهو أمر يُخالف بل يهدر الشرعيّة الدوليّة ويفقد الشعوب مصداقيّة المُجتمع الدولي.

ولا شك أن عدم قدرة مجلس الأمن على حسم كثير من المُنازعات قد أسفر عن إخفاق نظام الأمن الجماعي، وهو ما من شأنه أن يُؤدّي إلى خلق بيئة تفضي إلى العنف وعدم الاستقرار، وهو وضع يستحيل معه تحقيق الأمن والاستقرار أو تعزيز الديمُقراطيّة أو حُقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار يزداد تقاعس المُجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن في السعي الجاد لإنهاء الأزمة السوريّة وتحقيق تطلعات الشعب السوري المشروعة رغم استمرار مُعاناة الشعب السوري الشقيق جرّاء عمليّات التدمير وجرائم الإبادة والقتل والتشريد على يدّ النظام السوري مُتجاوزاً كافة الخطوط التي تفرضها الأخلاق والقوانين والأعراف الدوليّة والقيم والمبادئ الإنسانيّة، لا سيّما في ظلّ استخدام النظام السوري للغازات السامة ضد المدنيين الأبرياء في تحدٍ وانتهاك صارخ لإرادة المُجتمع الدولي وللقوانين الدوليّة.

وعلى مجلس الأمن تحمّل مسؤوليّته باتخاذ كافة الإجراءات التي يكفلها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني للحفاظ على أمن وحماية الشعب السوري وتحقيق تطلعاته المشروعة وفق قرارات جنيف (1).

الحُضور الكرام،

إن ظاهرة الإرهاب تمثل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين والإضرار باقتصاديّات الدول المُستهدفة وتقف حجر عثرة في تحقيق التنمية المُستدامة للشعوب، فالأحداث التي شهدتها بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط بل والعالم في الآونة الأخيرة والتي أودت بأرواح الأبرياء وعطّلت مسيرة التنمية خير دليل.

لذا بات لزاماً على المُجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، تعزيز التعاون للقضاء على هذه الآفة عبر التصدّي بشكل جاد لجذور العُنف الدائم والمُنظم والمُهمل والمُتمثلة في الفقر الشديد وحالات عدم المُساواة الصارخة وعدم احترام حُقوق الإنسان والإقصاء السياسي أو الطائفي، وإذا ما اقتصرت مُواجهة الإرهاب على الحُلول الأمنيّة والعسكريّة فسيظلّ السلام والأمن والاستقرار رسالة من المُستحيل تحقيقها.

وأؤكد هنا أنه يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار التمييز بوضوح بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في الكفاح من أجل الحُريّة والحُصول على حُقوقها المشروعة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

السيّدات والسادة،

إن تعزيز وحماية حُقوق الإنسان من أهمّ مطالب الشعوب العربيّة التي طالبت بالتغيير والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد كضمان حقيقي للحُريّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة، ولا شك إن تخلي الحُوكمات عنالقيام بوظائفها يُشكل السبب الرئيسي إلى الفساد أو التطرّف أو الفوضى وجميعها تقف عائقاً أمام حُصول الشعوب على حُقوقها المشروعة.

إن تحقيق تطلعات الشعوب من شأنه أن يُؤدّي إلى توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، وبالتالي يفتح الأبواب أمام تحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها، وهذا يتطلب استثمارات ضخمة ليست في مُتناول الدول الفقيرة التي تحتاج إلى تنويع مصادر دخلها وتطوير اقتصادها وخدمات التعليم والصُحّة والقضاء على الفقر وتوفير البُنية التحتيّة في جميع القطاعات.

لذلك يتوجّب على المُجتمع الدولي عند إقرار خطة التنمية لما بعد 2015م في شهر سبتمبر من العام الحالي، دعم جُهود هذه الدول لبلوغ أهدافها في التنمية المُستدامة من خلال قيام الدول المُتقدّمة والدول الغنيّة بالوفاء بالتزاماتها التي تعهّدت بها وزيادة المعونات الماليّة والفنيّة التي تقدّمها.

وأشير هنا إلى أن دولة قطر قامت بالوفاء بكافة التزاماتها الدوليّة سواء بالنسبة للمُساعدات التنمويّة أو الإنمائيّة تجاه دول المنطقة والعالم.

ولا شك أن تحقيق التنمية مسؤوليّة مُشتركة بين الحُكومات والقطاع الخاص والمُجتمع المدني. فالفرد الذي يتلقى ثمار التنمية مطالب بأن يُشارك في جُهود التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وبإقباله على التعليم وتلقي التدريب والمُشاركة في الاستثمار بمُبادراته في الابتكار وإقامة المشروعات وتتحمّلها الشركات والمُؤسّسات ورجال الأعمال بوصفها مسؤوليّة اجتماعيّة في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعيّة.

السيّدات والسادة،،،

إننا ندرك أهمّية القضايا والموضوعات التي ستناقش في هذا المُنتدى، لذا فإننا نتطلع إلى النتائج التي سيسفر عنها والتي نثق بأنها ستكون إيجابيّة ومُثمرة.

شـكراً لكـم، والسـلام علـيكم ورحمـة الله وبركاتـه.